كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

الكلمات المختلف فيها من حيث الإعراب والبناء عند النحويين

" دراسة ومناقشة "

إعداد

د / صلاح بن عبد الله بوجليع
الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء -
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الثاني والثلاثون – الجزء الثالث ٢٠١٣م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين ، أما بعد :

فقد شغل الخلاف النحوي حيّزاً من الفكر النحويّ ، فظهرت جملة من القضايا الخلافية بين النّحويين ، وكان لهذه الخلافات أهمية كبيرة في إثراء عالِم اللغة ومتعلِّمها ؛ إذ إنّها كشفت عن الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقعيدهم ، وعن المناهج التي اتبعوها في معالجاتهم للظواهر اللّغوية ، وتكفّلت هذه المسائل الخلافية بحفظ كمٍّ هائلٍ من شواهد اللغة وأمثلتها ، ومن هذه القضايا الخلافية موضوع هذا البحث : (**الكلمات المختلف في بنائها عند النحويين عرض وتقويم**).

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة مقاصد :

الأول : حصر الكلمات المختلف فيها من حيث البناء والإعراب عند النحويين .

والثاني : دراسة الآراء وذلك بتأصيلها وبيان أدلتها والراجح منها .

والثالث : التقويم المنهجي لآراء النحويين ، وذلك ببيان الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة ، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية من حيث البناء والإعراب .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأسماء المختلف فيها من حيث البناء والإعراب .

المبحث الثاني : الأفعال المختلف فيها من حيث البناء والإعراب .

المبحث الثالث : التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النّحوي .

ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

المبحث الأول

الأسماء المختلف فيها من حيث البناء والإعراب

١- ما لا ينصرف في حالة الجر :

ذهب فريق من النّحويين إلى أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب ، وهو الظاهر من كلام سيبويه [١] ، والمبرد [٢] ، وابن السراج [٣] ، وبه قال السيرافي [٤] ، وابن الخشاب [٥] ، وأبو حيان [٦] ، ونسب إلى الجمهور [٧] .

وحجة هذا القول أمران [٨] :

أحدهما : انتفاء سبب البناء ، وهو شبه الحرف .

والثاني : أنّه لما كان في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك ؛ عملاً باستصحاب الأصل .

وذهب الزجاج إلى أنّ ما لا ينصرف في حال الجر مبنيٌّ [٩] ، وهذا القول

---

(١) الكتاب (١/٢٣) .

(٢) المقتضب (٣/٣١٣) .

(٣) الأصول في النحو (٢/٨٠) .

(٤) شرح الكتاب (١/١٤٧) .

(٥) المرتجل (٧١) .

(٦) التذييل والتكميل (١/١٤٥) .

(٧) شرح الكافية للرضي : القسم الأول (١/١٠٣) .

(٨) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٤٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (١/١٠٠) .

(٩) ما ينصرف وما لا ينصرف (٤) .

نُسب إلى الأخفش ، والمبرد [1] .

وحجة هذا القول أنّ عامل الجر لا يُحدِث الفتحة ؛ لأنّها علامة المفعول ، والمجرور ليس بمفعول ، ولا يكون منصوبًا [2] .

والراجح عندي هو أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب ؛ لأنَّ الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، وهذه الفتحة تدخل معاقبة للضمة لعامل يوجب ذلك لها ، فهي معربة ؛ لوجود شرط الإعراب فيها .

ولا يصح أن تكون مبنية ؛ لأنَّ البناء لا بد له من علة ، وهي معدومة هنا ، فوجب الرجوع إلى الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، والله أعلم .

٢- (فَعَالِ) علماً لمؤنث :

يأتي (فَعَالِ) في كلام العرب على أربعة أنواع : الأول : اسم الفعل نحو: نزال ، والثاني اسم المصدر نحو : يسار للميسرة ، والثالث : الصفة نحو : يا فساق ، والرابع : الأعلام نحو : حذام ، وتكون في الأول مبنية ، وأما الثلاثة الأخيرة فهي معدولة مختصة بالمؤنث ، وللعرب فيها لغتان[3] :

الأولى : لغة أهل الحجاز ، وهي بناء المعدولة على الكسر مطلقاً ، وعلل النحويون ذلك بمشاكلتها لـ(فَعَالِ) التي هي اسم للفعل .

والثانية : لغة بني تميم ، وهي إعراب المعدولة إعراب الممنوع من الصرف إذا لم يكن آخره (راء) باتفاق ، نحو : حذام ، وأما ما آخره (راء) نحو : حضار ، فالقليل من بني تميم جروا على قياس لغتهم في منع الصرف،والكثير منهم وافقوا

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٤٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١١٤) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٤٧) ، والتذييل والتكميل لأبي حيان (١/١٤٥) .

(٣) الكتاب (٢/٢٧٧) ، والمقتضب (٣/٣٧٥) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي (١/٣٠٨) .

أهل الحجاز على كسر الراء .

والمختار عندي إعرابها إعراب الممنوع من الصرف ؛ لأنّ العدل من موانع الصرف ، فكان منع الصرف أليق من البناء ، والله أعلم .

٣-الاسم المقصور .

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الاسم المقصور معرب بحركات مقدرة .

وحجتهم وجهان :

أحدهما : أنّ العامل يقتضي التأثير ، فإذا تعذر تأثيره اللفظي رجع إلى التقديريّ قياسًا على ياء المتكلم .

والثاني : أنّ الألف قد تكون منقلبة عن حرف متحرك ، فتقدر حركته عليه فإذا زال عاملها خَلَفه عامل آخر يقتضي التقدير .

وذكر ابن فلاح اليمني أنّ بعض النحاة منع التقدير ، ولم ينسبه إلى أحد ، ولم أقف على من قال به(١) .

وحجة هذا القول وجهان :

أحدهما : أنّ الجازم يَحذف لام الفعل في نحو : (يخشى) ، فلو كانت فيه حركة مقدر لحَذَف شيئين .

والثاني : أنّ الألف لا يقبل الحركة ، فصار بمنزلة الحركة التي لاتقبل الحركة ، فكما لا تقدر الحركة على حركة أخرى ، فكذا لا تقدر على الألف ، ولأنه صار وجودها بمنزلة الحرف المتحرك لتعذر تحريكها .

والراجح عندي رأي الجمهور لما ذكروا من الأدلة ، والذي يظهر لي أنّ منع التقدير يقتضي أمرين :

---

(١) المغني لابن فلاح : ت السعدي (٢٦٢/١) .

أحدهما : أن يكون الاسم المقصور معربًا بلا إعراب ، وهذا لا نظير له في الأسماء التي تظهر عليها الحركات .

والثاني : أن يكون الاسم المقصور مبنيًا ، وهذا الاحتمال لم أقف على أحد من النّحويين القدامى قال به ، أمّا المحدثون فقد ذهب الأستاذ مهدي المخزومي إلى بناء الأسماء المقصورة[١] .

وحجته أنّها جاءت في الأحوال الإعرابية الثلاثة على حال واحدة ، وذلك لانتهائها بألف لازمة ، والألف صوت ساكن أبدًا .

والقول ببناء الاسم المقصور ضعيف عندي ؛ لعدم موجبه ، وأما عدم ظهور الإعراب فهذا لا يوجب البناء ؛ لأنّ موجب البناء في الأسماء مناسبتها للحرف ، وهذه المناسبة لا توجد في الأسماء المقصورة ، والله أعلم .

٤- المضاف إلى ياء المتكلم :

يرى جمهور النّحاة أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية [٢] ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم وحجتهم انتفاء سبب البناء ، ولم يظهر فيه الإعراب اللفظي ؛ لأنه لو انضم ما قبل الياء لانقلبت واوًا ، ولو انفتح ما قبلها – وأصلها الحرمة – لانقلبت ألفًا ، ولذلك تعين كسر ما قبلها [٣] .

وذهب الجرجانيّ [٤] ، وابن الخشاب [٥] إلى أنّه مبنيّ ، وحجتهما أنّه

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث (٢٨) .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٨٤٧/٤) .

(٣) المغني لابن فلاح : ت السعدي (٢٠٤/١) ، والتعليقة لابن النحاس (٧٠١/٢) .

(٤) الجمل في النحو (٥٧) .

(٥) المرتجل (١٠٧) .

مضاف إلى مبنيّ " ذلك أنّ المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض ، هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه ، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ، ولا ينفرد ، اشتدّ اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني ، والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقة لامتزاجهما ، فيغلب على الأولى حكم الثانية ، وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم " (١) .

ويرى ابن جنيّ (٢) ، وأبو علي الشلوبين (٣) أنّه ليس معربًا ولا مبنيًا ، وحجتهما أنّه لا يظهر فيه الإعراب مع انتفاء سبب البناء (٤) .

وذهب ابن مالك إلى أنه معرب بحركة ظاهرة حالة الجر ، وبحركة مقدرة فيه حالة الرفع والنصب (٥) ، وحجة هذا القول " أنّ حرف الإعراب منه في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة توطئة للياء ، فتعذر اللفظ بغيرها فيحكم بالتقدير كما فعل بالمقصور ، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير ، فتقدير كسرة أخرى فيه تكلف لا حاجة إليه" (٦) .

وقال أبو حيان معقبًا على مذهب ابن مالك : " ولا أعرف له سلفًا في هذا"(٧) ، وما قاله فيه نظر ؛ لأن ابن الحاجب ذكر هذا

---

(١) المرتجل لابن الخشاب (١٠٩) .
(٢) الخصائص (٢/٣٥٦) .
(٣) شرح المقدمة الجزولية (١/٣٤٢) .
(٤) الخصائص لابن جني (٢/٣٥٦) .
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (١٦١) .
(٦) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٧/٣٢٦٨) ، ولم أقف على تعليل لابن مالك لرأيه .
(٧) الارتشاف (٣/٥٣٦) .

القول [1] ، وهو معاصر لابن مالك ، ومتوفى قبله .

والراجح عندي هو أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة مطلقًا ، وذلك لما يأتي :

أولاً : ضعف القول بأنّه ليس معربًا ، ولا مبنيًا ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، ولا تبنى إلا لسبب ، وحيث لا سبب هنا تعين الإعراب ، ولم يظهر على حرف الإعراب بسبب وجود الحركة المناسبة لياء المتكلم ، فجُعل الإعراب فيه مقدرًا .

ثانيا : ضعف القول بالبناء ؛ لانتفاء سببه ، وأما كونه مضافًا لمبني فليس بحجة ؛ لأنّ الإضافة إلى مضمر لا توجب بناء ؛ بدليل (غلامك) ، و (غلامه)[2] فلا وجه يجعله مبنيًا .

ثالثًا : ضعف القول بأنّ الكسرة في حالة الجر من تأثير العامل ؛ لثبوتها في حالة الرفع والنصب ، فعُلم " أنّ هذه الكسرة يكره الحرف عليها ، فيكون في الحالات ملازمًا لها ، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول ، فكما لا يشك أنّ هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجر ؛ إذ الاسم واحد ، فالحكم عليه إذًا في الحالات واحد " [3] ، والله أعلم .

٥- المثنى :

ذهب جمهور النّحاة إلى أنّ المثنى معرب ، وحجتهم أنّ المعرب هو ما

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٨٤) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة (١/١١٠) .

(٣) الخصائص لابن جني (٢/٣٥٧) .

اختلف آخره لاختلاف العامل ، والمثنى كذلك فكان معربًا [(١)] .

واختلف أصحاب هذا القول في تحديد علامة الإعراب على أربعة أقوال :

أحدها : أنّ حروف التثنية حروف إعراب الكلمة ، والإعراب مقدر عليها ، فهي بمنزلة الألف من (عصا) ، وهو المشهور عن سيبويه [(٢)] ، واختاره أبو حيان [(٣)] .

وحجة هذا القول أنّ حروف التثنية زيدت على الكلمة لمعنى فانتقلت حرفية الإعراب إليها ؛ قياسًا على تاء التأنيث ، وياء النسب [(٤)] .

والثاني : أنّ حروف التثنية دلائل إعراب ، وليست إعرابًا ، ولا حروف إعراب ، والإعراب مقدر قبل حروف التثنية ، وهو قول الأخفش [(٥)] ، والمبرد [(٦)] والمازني [(٧)] .

وحجة هذا القول أنها تنتقل وتتغير ، وحرف الإعراب لا يتغير [(٨)] .

---

(١) التبيين للعكبري (٢٠١) .
(٢) الكتاب (١/١٧ – ١٨) .
(٣) الارتشاف (٢/٥٦٩) .
(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٣٢ – ١٣٥) ، وعلل النحو لابن الوراق (١٦٢) ، والإنصاف (١/٣٦) .
(٥) المقتضب للمبرد (١/١٥٢) .
(٦) المصدر السابق (١/١٥٢) .
(٧) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (١٣٠) .
(٨) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٣٢ – ١٣٥) ، وعلل النحو لابن الوراق (١٦٢) ، والإنصاف (١/٣٦) .

والثالث : أنّ حروف التثنية هي الإعراب ، وهو قول الفراء [١] ، وقطرب[٢] ، ونسب إلى الكوفيين [٣] ، واختاره ابن مالك [٤] .

وحجة هذا القول أنه يفهم من حروف التثنية ما يفهم من الحركات في المفردات [٥] .

والرابع : أنّ حروف التثنية حروف إعراب ، وانقلابها علامة الإعراب ، وهو قول الجرمي [٦] ، واختاره ابن عصفور [٧] .

وحجة هذا القول أن الأصل في المثنى قبل دخول العامل أن يكون بالألف ، فإذا دخل عامل الرفع عليه لم يحدث فيه شيئًا ، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عامل النصب وعامل الخفض قلب الألف ياء ، فهذه الحروف هي حروف إعراب ، ولا إعراب فيها ، لا ظاهر ولا مقدر ، بل التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب [٨] .

وذهب الزجاج إلى أنّ المثنى مبنيّ [٩] ، وحجته أنّه عنده تضمن معنى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الاسم معنى

---

(١) التبيين للعكبري (٢٠٤) .
(٢) الإنصاف (٣٣/١) .
(٣) الإيضاح في علل النحو (١٣٠) .
(٤) شرح التسهيل (٧٥/١) .
(٥) علل النحو لابن الوراق (١٦٢) ، والإنصاف (٣٦/١) .
(٦) المقتضب للمبرد (١٥١/١) .
(٧) شرح جمل الزجاجي (١٢٤/١) .
(٨) التذييل والتكميل (٢٨٨/١) .
(٩) الإنصاف (٣٣/١) ، والارتشاف (٥٦٨/٢) .

الحرف بني كما بني خمسة عشر ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [١] .

والراجح عندي أنّ المثنى معرب ؛ وذلك لوجود خاصية الاسم المعرب ، وهي اختلاف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، والتحقيق عندي في علامة إعراب المثنى ، وكذلك في علامة جمع المذكر السالم ، والأسماء الستة ، والأمثلة الخمسة : هو عدم التحقيق فيها ، بل ينبغي أن نمرها كما جاءت معربة بالحروف، من غير نظر إلى أصل أو تشبيه ؛ لما في ذلك من التيسير والتسهيل ، والله أعلم .

٦- ذان واللذان :

المسألة فيها قولان للنحويين :

أحدهما : أنّهما مبنيان ، وهو قول الفارسيّ [٢] ، وابن جنيّ [٣] ، والجرجانيّ [٤] ، وابن الحاجب [٥] ، وأبي حيان [٦] ، وعلى هذا القول تكون النون النون بمنزلة الهمزة في هؤلاء .

وحجة هذا القول وجود علة البناء فيهما ، كما في المفرد ، وهي في اسم الإشارة الشبه المعنوي للحرف ، وفي الاسم الموصول الافتقار كالحرف ، ويرى أصحاب هذا القول أنّ التثنية في الأسماء المبهمة صيغ مرتجلة موضوعة للمرفوع

(١) التذييل والتكميل (٢٨٧/١) .
(٢) المسائل البصريات (٨٥٣/٢) .
(٣) الخصائص (٢٩٧/٢) .
(٤) المقتصد (١٩١/١) .
(٥) شرح المقدمة الكافية (٧٢٣/٣) .
(٦) التذييل والتكميل (٢٢٤/١) .

، والمنصوب ، والمجرور [1] .

والثاني : أنهما معربان ، وهو قول الزجاج [2] ، وهو الظاهر لي من قول سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ؛ فقد صرحوا بأنّ (ذين) تثنية لـ (ذا) و (اللذين) تثنية لـ (الذي) فدل على أنّهما معربان عندهم [3] ؛ لأنّ من قال بالبناء قال بأنّهما صيغتان مرتجلتان .

وحجة هذا القول أنّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلاف الآخر لاختلاف العوامل يدل على الإعراب ، ولا يستنكر بناؤهما في المفرد ، وإعرابهما في التثنية ؛ لأن التثنية تبعدهما من شبه الحرف [4] .

والراجح عندي أنّ (ذين) و (اللذين) اسمان معربان ؛ لأنّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلاف الآخر لاختلاف العوامل يدل على الإعراب .

وأما ما احتج به القائلون بالبناء فيظهر لي فيه نظر :

فأمّا قولهم بوجود علة البناء في التثنية ، فلست أنكر وجود العلة فيهما ولكن هناك عارض أبعد شبههما من الحرف ، وهو التثنية ؛ إذ هي من خصائص الأسماء ، ولأنّ موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له ، فالممنوع من الصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف جر بالكسرة مع أنّ موجب الجر بالفتحة موجود .

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٧٢٣) ، والتذييل والتكميل (١/٢٢٤) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/٧١) .

(٣) الكتاب (٣/٤١١) ، والمقتضب (٤/ ٢٧٨) ، والأصول في النحو (٢/١٢٧) .

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٧٢٣) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٦٩٣) ، والتذييل والتكميل (١/٢٢٤) .

وأما قولهم بأنّ التثنية في الأسماء المبهمة صيغ مرتجلة ، فهذا خلاف الظاهر ؛ لأنّ الظاهر من الاستعمال أنّ الاختلاف الموجود في التثنية إنما هو بسبب العوامل ، فوجب الحمل عليه ؛ إذ هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل ، ولا دليل هنا إلا دعوى بقاء علة البناء ، وقد تقدم جوابي عنها ، والله أعلم .

٧- إعراب (الذين):

الاسم الموصول (الذين) فيه لغات من أفصحها : أنّه بالياء في الأحوال الثلاث ، الرفع ، والنصب ، والجر ، وعلى هذه اللغة لا إشكال في بنائه ؛ لأنّه لم يختلف لاختلاف العوامل .

وجاء في لغة طيء ، وقيل هذيل ، وقيل عقيل(١) : (الّذون) في الرفع ، و(الذين) في النصب والجر ؛ قياساً على التثنية ، قال ابن فلاح :" والكلام على إعرابها وبنائها كالكلام على إعراب التثنية وبنائها "(٢) ، فيجري الخلاف فيها كما في الموصول المثنى بنفس الأقوال ، والأدلة ، والترجيح ، وهي المسألة السابقة والله أعلم .

٨- ذو الطائية :

ذو الطائية مبنية غالباً ، وإنما نسبت لطيئ ؛ لأنّهم هم الذين يستعملونها موصولة ، ومن كلامهم :" أرى ذو ترون "(٣) ، و " فلا وذو في السماء بيته"(٤).

فيستعملونها بالواو في جميع الحالات الإعرابية ، وعلى هذا الاستعمال لا

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٩١/١) ، وهمع الهوامع (١/ ٢٨٥) .

(٢) المغني لابن فلاح : ت ، ضائحي (١٣٥/١) .

(٣) التذييل والتكميل (٥١/٣) .

(٤) المصدر السابق .

إشكال في بنائه ؛ لأنه لم يختلف لاختلاف العوامل[١] .

وقد أعربها بعض العرب من الطائيين فقال : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ومررت بذي قام ، وأعربت تشبيهاً لها بـ(ذي) بمعنى صاحب ؛ لمشابهتها لها في اللفظ .

والقول بإعرابها حالة التغيير هو الأوجه عندي لاختلافها باختلاف العوامل ولم أقف على أحد من النّحويين قال ببنائها حالة التغيير ، والله أعلم .

٩- أيّ الموصولة :

اختلف النحويون في إعراب (أيّ) الموصولة إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها نحو : (يعجبني أيّهم قائمٌ) على قولين :

أحدهما : أنها مبنية ، وهو قول سيبويه[٢] ، **وحجة هذا القول** السماع وهو قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أشدُّ "[٣] بضم (أيُّهم)[٤].

والثاني : أنّها معربة ، وهو قول الخليل[٥] ، والكوفيين[٦] ، **وحجة هذا القول** السماع ومنه قوله تعالى : " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيَّهُم أشدُّ " بفتح (أيّهم)[٧]، ومنه ما قاله الجرميُّ : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق

---

(١) المغني لابن فلاح : ت ، ضائحي (١/١٤٥) .

(٢) الكتاب (٢/٣٩٨) .

(٣) سورة مريم من الآية (٦٩) .

(٤) الرفع قراءة جمهور القراء ، إعراب القراءات الشواذ (٢/٥٤) .

(٥) الكتاب (٢/٣٩٨) .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٧٠٩) .

(٧) النصب قراءة شاذة ، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٨٦) .

إلى مكة أحدا يقول : (لأضربن أيُّهم أفضلُ) بالضم ، بل بنصبها[1] ، ولأنّ (أيّهم) معربة في غير هذا الموضع فتكون معربة ها هنا .

والراجح عندي هو جواز الأمرين ، والقراءتان في الآية الكريمة السابقة دليل على ذلك ، والله أعلم .

١٠- اسم لا النافية للجنس :

اختلف النحاة في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا نحو : (لا رجل في الدار) على قولين :

أحدهما : أنَّه معرب ، وهو منصوب بالفتحة ، وحذف التنوين للتخفيف ، وهو قول الجرميّ [2] ، والزجاج [3] .

وحجة هذا القول ثلاثة أمور [4] :

أحدها : العطف على لفظه بالمعرب ، ووصفه على لفظه بالمعرب ، ولأنّ خبرها معرب ، وعملها فيهما واحد .

والثاني : أنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة ، ولا أن يُصيّر معربًا مبنيًا .

والثالث : أنّ الأصل الإعراب ؛ بدليل اطراده في المضاف ، والشبيه بالمضاف .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٤/٢) .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٢٩٦/٣) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٦٩/١) .

(٤) المغني في النحو والصرف لابن فلاح (٢٤٥/٣) .

والقول الثاني : أنّها مبنية ، وهو قول الأخفش [1] ، والمبرد [2] ، وأبي علي الفارسي [3] ، ونسبه أبو حيان إلى أكثر البصريين [4] .

وحجة هذا القول ثلاثة أوجه [5] :

أحدها : ذهاب التنوين لغير معاقب .

والثاني : تركبها مع اسمها ؛ بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف .

والثالث : أنّه مبني لتضمنه معنى الحرف ؛ لأنّ (لا رجل في الدار) على تقدير (لا من رجل) .

والراجح عندي هو البناء ؛ لما ذكر من الأدلة ، وأمّا ما احتج به القائلون بالإعراب فيمكن الجواب عنه :

فالجواب عن الأول : أنّه وجدت علة البناء في الاسم فظهر تأثيرها ، ولم توجد في المعطوف ، ولا في الصفة ، ولا في الخبر فلم يلزم بناؤها لغير علة .

وعن الثاني : أنّ البناء حصل بتضمن معنى الحرف مع التركيب لا بـ(لا).

وعن الثالث : بأنّ بناء المضاف ، والشبيه بالمضاف يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وهذا لا نظير له ، ولا ترد الصفة لأنّها هي الموصوف ، فأمكن تركيبها ، والمضاف غير المضاف إليه ، والله أعلم .

---

(١) معاني القرآن (١/١٧٤) .

(٢) المقتضب (٤/٣٥٧) .

(٣) الإيضاح (٢٥٤) .

(٤) التذييل والتكميل (٥/٢٢٦) .

(٥) التبيين للعكبري (٣٦٣) .

١١- العدد اثنا عشر :

يرى جماعة من النّحاة أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه ، وهو قول الخليل ، وسيبويه [١] ، والمبرد [٢] ، والزجاجي [٣] ، والفارسي [٤] ، وأبي حيان [٥] .

حجة هذا القول ثلاثة أوجه [٦] :

أحدها : أنّه أعرب لوقوع العجز منه موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء .

والثاني : أنّ عَلَم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

والثالث : تغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولو كان مبنيًا لكان بالياء على كل حال .

ويرى ابن درستويه أنّ الصدر مبني ، والعجز كذلك .

وحجة هذا القول أنّ علة البناء فيه قائمة ؛ لأنّه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأمّا اختلافه فلا يدل على الإعراب ؛ بدليل اختلاف تثنية اسم الإشارة ،

---

(١) الكتاب (٣/٣٠٧) .

(٢) المقتضب (٢/١٦٠) .

(٣) الجمل في النحو (١٢٦) .

(٤) الإيضاح (٢٣٦) .

(٥) النكت الحسان (١٦٨) .

(٦) الكتاب (٣/٣٠٧) ، والمقتضب (٢/١٦٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٤٠٢).
).

والذي ، وعلة البناء فيهما قائمة ، فاثنا عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة الرفع ، واثني عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة النصب والجر [١] .

والراجح عندي أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه ؛ لأنّ القول ببناء الصدر من العدد (اثني عشر) يؤدي إلى عدم النظير ؛ لأنه ليس في كلام العرب مركب أول شطريه مثنى [٢] ، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله .

وأما حجة القول بالبناء فضعيفة بما يأتي :

فأما قولهم إنّ علة البناء فيه قائمة فمردود بأنّ موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له ، فالممنوع من الصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف جر بالكسرة مع أنّ موجب الجر بالفتحة موجود .

وأما قولهم إن تثنية العدد صيغة مرتجلة موضوعة للمرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، فهذا خلاف الظاهر ؛ لأنّ الظاهر من الاستعمال أنّ الاختلاف الموجود في التثنية إنما هو بسبب العوامل ، فوجب الحمل عليه ؛ إذ هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل ، ولا دليل هنا إلا دعوى بقاء علة البناء ، وقد تقدم الجواب عنها ، والله أعلم .

١٢- إضافة العدد إلى عشرة وإعرابه :

ذهب الكوفيون إلى جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة ، فيقال :

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/١٠٣أ) .

(٢) شرح اللمع للواسطي (٢١٢) ، والملخص لابن أبي الربيع (١/٤٢٢) .

هذه خمسةُ عشرٍ ، ورأيت خمسةَ عشرٍ [1] .

وحجتهم مجيء ذلك عن العرب قال الشاعر :

كُلّف من عَنائه وشِقْوته   بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهِ

ولأنّ النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها [2] .

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ، ويجب فتح العدد المركب على فتح الجزأين [3] .

وحجتهم أنّه جُعل الاسمان اسمًا واحدًا ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك هاهنا [4] .

والراجح عندي وجوب بناء العدد المركب على فتح الجزأين ؛ لأنّ الإضافة تقتضي أنّ المضاف إليه غير داخل مع المضاف في العدد ، وهذا خلاف المعنى المراد من قولنا : (قبضت خمسة عشر) فالمعنى المراد هنا أنّ القبض حصل للخمسة عشر كاملة ، وعلى الإضافة يكون المعنى أنّ القبض حصل للمضاف وهو الخمسة ، دون المضاف إليه وهو العشرة ، كما تقول : (قبضت مال زيد) فإنّ القبض يكون للمال دون زيد ، ثم إنّ علة البناء في الثاني قائمة ، وهي تضمنه لحرف العطف ، وفي الأول ، وهو كونه صدر الكلمة .

---

(١) المغني لابن فلاح : ت حسن ضائحي (١/٤٣٥) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٠٩) .

(٣) المصدر السابق (١/٣٠٩) .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٠٩) ، والتبيين للعكبري (٤٣٢) .

وأما حجة الكوفيين فقد أجاب عنها النحاة بما يضعفها ويرجح القول بوجوب البناء [١] :

فأما البيت فإنّه مجهول ، ويحمل على الضرورة .

وأما قولهم النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، **فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها** ، فقياس مع الفارق ؛ لأنّ العدد هنا مركب ، والتركيب ينافي الإضافة ، لأنّ التركيب أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا ، لا على جهة الإضافة ؛ فيدلان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة فإنّ المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ، وإذا كان التركيب ينافي الإضافة كما أنّ الإضافة تنافي التركيب على ما بينا ، وجب أن لا تجوز إضافة النّيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

١٣- (حيث) :

للعرب فيها مذهبان :

أحدهما : مذهب القائلين ببنائها ، فعامة العرب على ضم الثاء مطلقًا ، وبعضهم يفتحها مطلقًا ، وبعضهم يكسرها مطلقًا ، فمن ضم لا يفتح ولا يكسر ، وكذلك العكس .

والآخر : مذهب القائلين بإعرابها ، فيخفضها في موضع الخفض ، وينصبها في موضع النصب .

أما المذهب الأول فقد اعتمده جمهور النّحويين ومنهم : سيبويه [٢] ،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٠٩/١) ، والتبيين للعكبري (٤٣٢) ، والمغني لابن فلاح : ت حسن ضائحي (٤٣٥/١) .

(٢) الكتاب (٢٨٥/٣) .

والمبرد [١] .

وحجة هذا المذهب ثلاثة أمور :

أحدها : الجمود وعدم التصرف وهذه العلة ذكرها سيبويه ؛ حيث قال : " هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وذلك لأنّها لا تضاف ، ولا تَصرّفُ تَصَرّفَ غيرها ، ولا تكون نكرة ، وذلك أين ، ومتى ، وكيف ، وحيث . . . فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات ، وبما ليس باسم ، ولا ظرف " [٢] .

والثاني : كونها مبهمة ، والإبهام يؤدي إلى طلب ما يوضحه ، أي هو مفتقر إلى المضاف إليه ، وهذا يعني أنّ هناك شبهًا افتقاريًا أدى إلى بنائها ، وهو ما أشار إليه المبرد بقوله : " وأما قولنا في حيث إنّها لا تتمكن فإنها تحتاج إلى تفسير على حيالها ، فذلك لأنّ حيث في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة تجري مجراها تحتاج إلى ما يوضحها ، كما يكون ذلك في الحين . . . . فهذا تأويل بنائها " [٣] .

والثالث : أنّ ظروف المكان لا تضاف إلى جمل ، فلما أضيفت حيثُ إلى الجمل خالفت أخواتها ، ودخلت في غير بابها ، أعني في مشابهة إذ من الإضافة إلى الجمل فبنيت ، وهذه العلة ذكرها السيرافيّ [٤] .

---

(١) المقتضب (٣٤٦/٤) .
(٢) الكتاب (٢٨٥/٣) .
(٣) المقتضب (٣٤٦/٤) .
(٤) شرح الكتاب (٥١/١) .

وأما المذهب الثاني فقد نقله الكسائي عن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة ، وعن بني فقعس أنّهم كانوا يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ من حيثِ جئتَ [١] ، وهذا المذهب الذي ذكره الكسائي لا أعلم أحدًا من النّحويين اعتمده .

والراجح عندي هو القول ببنائها ، لأنّ لغة عامة العرب ضم الثاء من (حيث) ولو سبقت بحرف جرٍ ، وبعضهم يفتحها مطلقًا ، وبعضهم يكسرها مطلقًا فمن ضم لا يفتح ولا يكسر وكذلك العكس ، فدل ذلك على أنّ الحركات الثلاث حركات بناء ، وأما الإعراب فلغة لبني فقعس ، وأسد بن الحارث ، فتحفظ لغتهم ، ويخرج عليها ما ورد ، إلا أنّه لا يقاس عليها لقلتها، والله أعلم .

١٤- المنادى المفرد العلم :

اختلف النحويون في المنادى المفرد العلم على قولين :

أحدهما : أنه مبني على الضم ، وهو قول البصريين [٢] ، وبه قال الفراء من الكوفيين [٣] .

وحجتهم : أنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبنية [٤] .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٥٢) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٢٣/١) .

(٣) المصدر السابق (٣٢٣/١) .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٢٤/١) ، والتبيين (٤٤٠) .

والثاني : أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، وهو قول بقية الكوفيين ، ومنهم: الكسائيّ [1] ، والرياشيّ [2] .

قال الكسائيّ : " وجدت النداء لا معرب له يصحبه من ناصب ورافع وخافض ، ووجدته مفعول المعنى ، فلم أخفضه فيشبه المضاف ، ولم أنصبه فيشبه ما لا ينصرف ، ويحتمل وجهين ، فرفعته بغير تنوين ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق " [3] .

أقول هذا النص فيه تعليل لرفع المنادى وحذف تنوينه عند الكسائي ، إلا أنه لم يشر إلى سبب الإعراب ، ولم أقف على أحد من النحويين ذكر ذلك ، ولعل الكوفيين ومنهم الكسائي استصحبوا الأصل هنا ، وهو أن الأصل في المنادى الإعراب قبل النداء فيبقى على ما كان عليه .

والراجح عندي هو القول ببناء المنادى المفرد العلم ؛ لأنّه لا وجه للرفع هنا ؛ إذ لا يوجد رافع ، فالقول برفع المنادى يؤدي إلى وجود مرفوع بلا رافع ، وهذا لا نظير له في العربية ، و" أيضا لو كان معربًا لما جاز أن يجرى تابعه على الموضع ، فلا يقال : يا زيد العاقلَ ، ولما كان ذلك جائزًا دل على أنّ ما في اللفظ ليس بإعراب ، وإنما هو بناء [4] ، والله أعلم .

١٥- غير في (ليس غيرُ) :

اختلف النحويون في ضمة غير في قولنا : (ليس غيرُ) بالضم من غير

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (٢٥٨/٥) .
(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣٥٤٢/٧) .
(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٢٥٨/٥) .
(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (٢٥٧/٥) .

تنوين على ثلاثة أقوال :

أحــدها : أنّهـا ضـمة بنـاء ، وهـو قـول الجرمـيّ [١] ، والمبـرد [٢] ، وأكثـر المتأخرين من النّحويين [٣] .

وحجة هذا القول : أنّ (غيرُ) هنا شُبهت بالغايات كقبل وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا [٤] .

والثاني : أنّها ضمة إعراب ، وهو قول أبي الحسن الأخفش [٥] .

وحجته : أنّه لا موجب لبنائه ؛ لأنّه ليس باسم زمان كـ (قبل) ، و (بعد) ولا مكان كـ (فوق) ، و (تحت) ، وإنّما هو بمنزلة (كل) و (بعض) فلا يبنى عند حذف المضاف إليه ، وعلى هذا فهو الاسم ، وحُذف الخبر .

والثالث : أنّها تحتمل الأمرين ، وهو قول ابن خروف .

وحجته أنّ لكلٍ من القولين وجهًا يمكن اعتباره ، فنقول ببنائه باعتبار شبهه بالغايات كـ (قبل) و (بعد) ، ونقول بإعرابه باعتبار شبهه بـ (كل) و (بعض) [٦] .

والراجح عندي أنّها ضمة إعراب ؛ إذ لا موجب للبناء هنا ، وتشبيه (غير) بـ (قبل) و (بعد) قياسٌ مع الفارق ؛ لأنّهما ظرفان بخلاف (غير) ، وإنما

---

(١) التذييل والتكميل (٣٦٢/٨) .
(٢) المقتضب (٤٢٩/٤) .
(٣) التذييل والتكميل (٣٦٢/٨) .
(٤) المقتضب (٤٢٩/٤) ، والتذييل والتكميل (٣٦٢/٨) ، مغني اللبيب (١٦٤) .
(٥) التذييل والتكميل (٣٦٢/٨) ، ومغني اللبيب (١٦٤) .
(٦) شرح مغني اللبيب للدماميني (٥/٢) .

حذف التنوين هنا لنية لفظ المضاف إليه ، لا معناه ؛ لأنّ حذف المضاف إليه مع إرادة معناه يكون في الظروف لا في غيرها .

قال ناظر الجيش : " ويؤيد كونها معربة هنا الحكم بإعرابها حال كونها مفتوحة ، فإذا قيل بإعراب المضمومة تعادل الوجهان ، بخلاف ما لو قيل ببنائها"[١] ببنائها"[١] .

وقال أبو حيان : " ويستدل للإعراب بتنوينها ؛ لأنّه إما أن يكون للصرف ، أو للعوض من المضاف إليه ، وأيًا ما كان لزم كون ما فيه معربًا ؛ لأنّ تنوين الصرف لا يلحق مبنيًا ، وتنوين العوض يبقى ما دخله على حاله السابق من إعراب ، نحو كل وبعض ، أو من بناء ، نحو حينئذٍ " [٢] ، والله أعلم .

١٦- ظروف الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية :

إذا أضيفت ظروف الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية **فالمنقول عن البصريين** [٣] تحتم الإعراب ؛ لأنه المشهور من كلام العرب [٤] .

وذهب الكوفيون [٥] ، وتبعهم ابن مالك [٦] إلى جواز البناء والإعراب .

وعلة البناء عندهم الحمل على إذ وإذا ، لأنهما مبنيان لشبه الحرف في

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢٢٣٣/٥) .

(٢) التذييل والتكميل (٣٦٣/٨) .

(٣) شرح التسهيل (٢٥٥/٣) .

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٨٧٩/٢) .

(٥) الأصول في النحو (١١/٢) .

(٦) شرح التسهيل (٢٥٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٩٤٣/٢) .

الافتقار المتأصل إلى الجملة [1] .

وقد صحح بعضهم هذا المذهب لكثرة مجيء السماع به ، ومنه :

قول الشاعر :

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم ألم　　على حينَ لا بدوٌ ملامٌ ولا حضَر (٢)

وقول الشاعر :

تذكّرَ ما تذكّرَ من سُليمى　　على حينَ التّواصلُ غيرُ دانِ [3]

وقول الشاعر :

ألم تعلمي يا عَمْرَكِ الله أنّني　　كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ [4]

وقول الشاعر :

أعلى حينَ جذوة الحرب دارت　　صُلت بغيًا وكنت قبلُ ذليلا [5]

وذهب بعضهم إلى تحتم البناء في هذه المسألة [6] .

والراجح عندي هو مذهب الكوفيين ، وهو جواز البناء والإعراب لكثرة

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢٦٨/٢) .

(٢) البيت من الطويل ، لأسد الفزاري ، شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٦/٣)،وشفاء العليل (العليل (٧١٦/٢) .

(٣) البيت من الوافر ، شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٦/٣) ، والدرر اللوامع (١٨٧/١).).

(٤) البيت من الطويل ، وينسب لموبال بن جهم المذحجي ، أو مبشر بن الهذيل الفزاري ، كما كما في المقاصد النحوية للعيني(٥٣٨/٢)، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٦/٣) .

(٥) البيت من الخفيف ، لم أقف على قائله ، شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٦/٣) .

(٦) المساعد لابن عقيل (٣٥٦/٢) .

شواهد البناء في ذلك كما ذكرت آنفًا ، وما ثبت سماعًا وجب قبولـه ، والله وأعلم.

المبحث الثاني

الأفعال المختلف فيها من حيث البناء والإعراب

١٧- حكم الأمر صيغة افعل :

اختلف النحاة في حكم الأمر بصيغة (افعل) على قولين :

أحـــدهما : أنّـه مبنـيّ ، وهـو قـول البصـريين [١] ، ومـنهم : سـيبويه [٢] ، والمبرد [٣] ، وحجتهم أمران [٤] :

أحدهما : أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيًا على أصله في البناء .

والثـــاني : أنّ الإجماع حاصل على أنّ ما كان على وزن (فعال) من أسماء الأفعال كـ (نزال) مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، والمشبه كالمشبه به فثبت أنه مبني .

القول الثاني : أنّه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة ، وهو قول الكوفيين[٥] الكـــوفيين[٥] ، ومــــنهم : الفـــراء [٦] ، وأبـــو بكـــر الأنبـــاري [٧] ، واختـــاره

---

(١) الإنصاف (٢/٥٢٤) .

(٢) الكتاب (١/١٧) .

(٣) المقتضب (٢/٣ – ٤) .

(٤) الإنصاف (٢/٥٢٤ – ٥٣٤) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي (٢/ ١٣٤٦) .

(٥) الإنصاف (٢/٥٢٤) .

(٦) معاني القرآن (١/٤٦٩) .

(٧) شرح القصائد السبع الطوال (١٨) .

المالقيّ [١] ، واحتجوا بأمور من أهمها [٢] :

أولاً : أنّ الأصل في الأمر للمخاطب أن يكون باللام نحو (لتفعل) إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمخاطب في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف ، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ، ولا مبطلاً لعملها ، ومما جاء على الأصل قول الشاعر :

لتقم أنت يا بن خير قريشٍ فلتقضّي حوائج المسلمينا [٣]

ثانياً : أنّه تحذف منه النون من الأمثلة الخمسة ، وحروف العلة ، وهذه لا يحذفها إلا الجازم ؛ لأنّ البناء ليس له قوة حذف الحرف .

ثالثًا : أنّه كما جاز حذف (أن) بعد (الفاء) و (الواو) و (أو) في الجوابات وإبقاء عملها ، لا يستبعد أيضًا حذف لام الأمر ، وبقاء عملها ؛ لأنهما من عوامل الأفعال .

والراجح عندي هو أنّ الأمر بصيغة (افعل) فعل قائم بذاته ، وليس مقتطعًا من المضارع ؛ لأنّ هذه الصيغة مطردة في الاستعمال ، والأصل في الكلمات الاستقلال ، ولا يدعى خلاف ذلك إلا بدليل ، ولا دليل هنا على الاقتطاع ؛ لأنّ المقتطع منه المدعى (لتفعل) قليل في واقع اللغة لا توضع عليه الأبواب ، ولأنّ في صيغة (لتفعل) على قلتها دلالة ليست في صيغة (افعل) ، وهي التوكيد بسبب اللام ، وادعاء حذفها ينافي الغرض من ذكرها ، فدل ذلك على أن هذه

---

(١) رصف المباني (٣٠٣) .

(٢) الإنصاف (٢/٥٢٤ – ٥٣٤) ، وائتلاف النصرة (١٢٦) .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله ، وهو في خزانة الأدب (٩/١٤) ، وشرح أبيات أبيات المغني للبغدادي (٤/٣٤٤) .

الصيغة مخلصة للاستقبال بنفسها ، فهي أصل قائم بنفسه .

فإذا تقرر ذلك فالحكم عليه بالبناء هو الأظهر ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، والمعرب منها إنما أعرب لمشابهته الاسم ، والأمر بصيغة (افعل) لا يوجد بينه وبين الاسم شبه كما في المضارع فتعين بناؤه .

وأما تغير آخر الأمر من سكون وغيره فلا ينافي البناء ؛ لأن هذا التغير ليس لعامل حتى يحكم بإعرابه ، فمثله كمثل الفعل الماضي عندما يتغير آخره بسبب اتصاله بالواو أو بضمير رفع متحرك ، وهو مبني لا أعلم في بنائه خلافًا ، والله أعلم بالصواب .

١٨- المضارع إذا لحقته نون التوكيد :

ذهب جماعة من النحاة إلى أنّ نون التوكيد تؤثر في المضارع المنعَ من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا ، وهو قول الأخفش [١] ، والزجاج [٢] والزجاجي [٣] ، والفارسي [٤] ، وابن جني [٥] ، وابن الحاجب [٦] ، وابن عصفور [٧] .

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/٦٦٢) .
(٢) المساعد لابن عقيل (٢/٦٧٢) .
(٣) الجمل في النحو (٣٥٦) .
(٤) الإيضاح العضدي (٣١٧ ، ٣٣٥) .
(٥) اللمع في العربية (٢٥٩) .
(٦) شرح المقدمة الكافية (٣/٨٦٣) .
(٧) المقرب (٣١٦) .

وحجة هذا القول ضعف شبه الفعل بالاسم بسبب نون التوكيد التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء (١) .

وذهب بعض النحويين إلى أنّ المضارع إذا اتصل بنون التوكيد باقٍ على حاله من الإعراب مطلقًا ، ولا تأثير لنون التوكيد فيه ، لكن يصير الإعراب فيه مقدرًا ، ونظيره في الأسماء المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا القول ذكره أبوحيان(٢) ، وأبو إسحاق الشاطبي (٣) ، ولم ينسباه إلى أحد ، وهو يسير مع الأصل الذي يسير عليه عليه السهيلي في إعراب المضارع ، وهو أنّه متى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب (٤) .

وحجة هذا القول أنّ الفعل المضارع استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه (٥) .

وذهب بعض النحاة إلى التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة وبين غيرها ، فالأول باقٍ على الإعراب ، والثاني منتقل عنه إلى البناء .

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣٩٣٧/٨) ، والمقاصد الشافية (١٠٦/١) ، وهمع الهوامع (٥٥/١) .

(٢) ارتشاف الضرب (٦٦٢/٢) .

(٣) المقاصد الشافية (١٠٦/١) .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي (١١١) .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣٩٣٧/٨) ، وهمع الهوامع (٥٥/١).

وممن قال بهذا القول : أبو بكر محمد بن أحمد الإشبيلي المشهور بالخدبّ[1] ، وابن مالك [2] ، وابن الناظم [3] .

قال أبو إسحاق الشاطبي [4] : " وهو الأظهر من قول سيبويه . . . . ألا تراه يقول : " وإذا كان فعل الاثنين مرفوعًا فأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات " [5] . . . ولو كان الخذف للبناء لعلل به ، فهو كان الأحق في الموضع ، فدل على أنّ مذهبه فيه عدم البناء ، بخلاف ما لم تلحقه ألف ، ولا واو ، ولا ياء ، فإنّه قد نص في باب المجاري على أنه مبني " [6] .

وحجة هذا القول أنّ سبب البناء هو التركيب ، فإذا فصلت النون من الفعل بألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة – ولو تقديرًا – عدم التركيب بوجود الحاجز ؛ إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئًا واحدًا ، ويدل على إعرابه حينئذٍ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالنون بالخفيفة نحو : (هل تفعلُنّ) فإنه عند الوقف تحذف ، وترد الواو والنون ، فيقال : (هل تفعلون) ، ولو كان مبنيًا لم يختلف حالُ وصله ووقفه [7] .

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (١/١٠٧ – ١٠٨) ، وترجمة الخدب في بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٨) .
(٢) التسهيل (٢١٦) .
(٣) شرح ألفية ابن مالك (٣٣) .
(٤) المقاصد الشافية (١/١٠٧ – ١٠٨) .
(٥) الكتاب (٣/٥١٩) .
(٦) المصدر السابق (١/٢٠) .
(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٨/٣٩٣٧) ، والمقاصد الشافية (١/١٠٦) ، وهمع الهوامع (١/٥٥) .

والراجح عندي هو أنّ الفعل المضارع إذا لحقته نون التوكيد مبنيّ ؛ لتركبه معها فصارا كالكلمة الواحدة ، إلا إذا أسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجمع أو ياء المخاطبة فإنّه معرب لاختلال نظام التركيب ، فنظام التركيب في اللغة لا يسمح بتركيب ثلاث كلمات ، وهي هنا الفعل ، والضمير ، والنون المؤكدة ، وإن كان الضمير يحذف أحيانًا لعارض التقاء الساكنين ، نحو (هل تضربُن يا زيدون؟) إلا أنّه معتد به ، ومراعىً في الإعراب ؛ لأنّ البنية الفعلية تطلبه ، وما الحركة على آخر الفعل إلا دليل عليه وتنبيه على وجوده ؛ لأنّ المقدَّر في حكم الموجود .

وأما القول بالإعراب مطلقًا لبقاء موجب الإعراب فلا أسلم به ؛ لأن موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له ، فالممنوع من الصرف يجر بالكسرة بدخول الألف واللام عليه ، وبإضافته ، مع أن موجب المنع موجود ، والمبني من أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول يعرب إذا ثني – على الأصح – مع أن موجب البناء موجود .

وأما القول بالبناء مطلقاً بسبب ضعف مشابهة الفعل للاسم بسبب النون المختصة بالأفعال فضعيف ؛ لأنّه لو كان اتصال الفعل بشيء من خصائصه يؤدي إلى البناء لبُني المضارع المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ؛ لأنّها من خصائص الأفعال ، والله أعلم .

١٩- المضارع إذا لحقته نون النسوة :

ذهب جماعة من النّحويين إلى أنّ المضارع إذا لحقته نون النسوة مبنيٌّ ، وهو قول سيبويه [١] ، وابن بابشاذ [٢] ، والدينوريّ [٣] ، وابن الأثير [٤] .

وحجة هذا القول أنّ المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره ، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْن) ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين ؛ لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني [٥] .

وذهب بعض النحاة إلى أنه معرب ، وهو قول الأخفش [٦] ، وابن درستويه [٧] ، والسهيلي [٨] .

وحجة هذا القول أنّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنّه معرب ، كما كان قبل دخول النون ، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا [٩] .

---

(١) الكتاب (٢٠/١) .

(٢) شرح المقدمة المحسبة (٢٠٠/١) .

(٣) ثمار الصناعة (١٩٣) .

(٤) البديع في علم العربية (٣٦/١) .

(٥) الكتاب (٢٠/١) ، رصف المباني للمالقي (٣٩٨) ، والتذييل والتكميل (١٢٩/١) .

(٦) رصف المباني للمالقي (٣٩٨) .

(٧) التذييل والتكميل لأبي حيان (١٢٩/١) .

(٨) نتائج الفكر (١١١) .

(٩) الكتاب (٢٠/١) ، ونتائج الفكر للسهيلي (١١١) ، ورصف المباني للمالقي (٣٩٨) ، والتذييل والتذييل والتكميل (١٢٩/١) .

والراجح عندي بناء الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث لما ذكرتُ من حجة لهذا القول ، وأما القول بأنّ موجب الإعراب موجود مع وجود نون الإناث فمردود عندي بأنّ موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له : فالممنوع من الصرف يجر بالكسرة بدخول الألف واللام عليه ، وبإضافته ، مع أنّ موجب المنع موجود ، والمبنيّ من أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول يعرب إذا ثني – على الأصح – مع أنّ موجب البناء موجود .

ثم إنّ المضارع هنا لو كان معربًا لجاز أن يحذف حرف العلة في الجزم في نحو : (النساء لم يغزون) و (النساء لم يعفون) [1] ، ولم يكن ذلك ، فصح القول بالبناء ، وبطل القول بالإعراب ، والله أعلم .

٢٠- الفتحة في (أفعل) التعجب :

اختلف النّحويون في الفتحة في (أفعل) التعجب على قولين :

أحدهما : أنّ صيغة (أفعل) فعل ماض ، ففتحته فتحة بناء ، كالفتحة في (زيد ضربَ عمرا) ، وهو قول البصريين[2] .

والثاني : أنّ صيغة (أفعل) اسم ، ففتحته فتحة إعراب ، كالفتحة في (زيد عندك) وذلك ؛ لأنَّ مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي نصبه ، و(أحسن)في قولنا :(ما أحسنَ زيداً) إنما هو في المعنى وصف لـ(زيداً) ، لا لضمير (ما) و(زيداً) مشبّهٌ بالمفعول به ، وهو قول الكوفيين[3] .

والراجح عندي هو أنّ الفتحة هنا فتحة بناء ؛ ذلك لأنّ صيغة (أفعل)

---

(١) رصف المباني للمالقي (٣٩٩) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٣٨١) .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٩٨) .

فعل على الأرجح ؛ بدليل دخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم ، وأنّه مفتوح الآخر ، ولولا أنّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتحة وجه ؛ لأنّه لو كان اسماً لارتفع ؛ لكونه خبرا لـ(ما) على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح دل على أنّه فعل ، وفتحته فتحة بناء .

وأما مفهوم المخالفة الذي تمسك به الكوفيون فضعيف ؛ إذ لو صح لوجب نصب المبتدأ أيضاً ؛ لأنّه في مسألتنا مخالف للخبر ، فليس الخبر بأولى بالنصب من المبتدأ ، والله أعلم .

المبحث الثالث

التقويم المنهجي لآراء النحاة في ضوء الخلاف النحوي

الأصول والقواعد التي اعتمد عليها النحويون في تحديد المبني والمعرب :

اعتمد النحويون على أصول وقواعد متعددة لتحديد نوع الكلمات من حيث البناء والإعراب ، وقد أثبت البحث تسعة من الأصول ، والقواعد التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة من حيث البناء والإعراب ، وهي كالآتي :

١- الاعتماد على السماع :

ومنه استدلال الكوفيين على جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة ، بمجيء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

كُلّف من عَنائه وشِقْوته بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهِ [(١)]

ومنه استدلال بعض النحويين على جواز بناء ظروف الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية بكثرة مجيء السماع به ، ومنه [(٢)] :

قول الشاعر :

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم أُلم على حينَ لا بدوٌ ملامٌ ولا حضَر

ومنه استدلال الكسائي على إعراب (حيث) بنقله عن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة ، وعن بني فقعس أنّهم كانوا يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ

---

(١) مسألة رقم (١٢) .

(٢) مسألة رقم (١٦) .

من حيثِ جئتَ [١] .

٢- الاعتماد على القياس :

ومنه استدلال الكوفيين على جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة بأنّ النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها [٢] .

ومنه استدلال الجرميّ ، والمبرد ، وأكثر المتأخرين من النّحويين على أنّ ضمة (غير) في قولنا : (ليس غيرُ) ضمة بناء بأنّ (غيرُ) هنا شُبهت بالغايات كقبل وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا [٣] .

ومنه استدلال جماعة من النّحويين على بناء المضارع إذا لحقته نون النسوة بأنّ المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره ، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْن) ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين ؛ لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني [٤] .

٣- الاعتماد على الإجماع :

ومنه استدلال البصريين على بناء فعل الأمر بأن الإجماع حاصل على أنّ ما كان على وزن (فعال) من أسماء الأفعال كـ (نزال) مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، والمشبه كالمشبه به فثبت أنه مبني [٥] .

---

(١) مسألة رقم (١٣) .
(٢) مسألة رقم (١٢) .
(٣) مسألة رقم (١٥) .
(٤) مسألة رقم (١٩) .
(٥) مسألة رقم (١٧) .

٤- الاعتماد على الاستصحاب :

ومنه استدلال بعض النحويين أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب بأنّه لما كان في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك ؛ عملاً باستصحاب الأصل (١) .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد معرب ، بأنّ الأصل الإعراب ؛ بدليل اطراده في المضاف ، والشبيه بالمضاف ، فيجري مع المفرد استصحابًا للأصل (٢) .

ومنه استدلال البصريين على بناء فعل الأمر أنه بأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيًا على أصله في البناء (٣) .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ نون التوكيد تؤثر في المضارع المنعَ من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا بضعف شبه الفعل بالاسم بسبب نون التوكيد التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء(٤).

٥- الاعتماد على وجود سبب البناء أو الإعراب :

ومنه استدلال الجرجانيّ ، وابن الخشاب على بناء المضاف إلى ياء المتكلم بأنّه مضاف إلى مبنيّ ؛ ذلك أنّ المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض (٥) .

---

(١) مسألة رقم (١) .

(٢) مسألة رقم (١٠) .

(٣) مسألة رقم (١٧) .

(٤) مسألة رقم (١٨) .

(٥) مسألة رقم (٤) .

ومنـه استدلال الزجـاج علـى بنـاء المثنـى بأنّـه تضـمن معنـى الحـرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الاسم معنـى الحـرف بنـي كما بني خمسة عشر ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة (١) .

ومنه استدلال بعض النحويين علـى إعراب الفعل المضارع إذا اتصل بنـون النسوة بأنّ المضارعة التي أوجبت لـه الإعراب موجودة فيـه ؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنّه معرب ، كما كـان قبل دخـول النـون ، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهرًا ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيـه ظاهرًا (٢) .

ومنـه استدلال بعض النحـويين علـى أنّ الصـدر من العدد (اثنـي عشـر) معرب ، والعجز باق على بنائه بأنّه أعرب لوقوع العجز منه موقع النـون ، ومـا قبل النون محل إعراب لا بناء (٣) .

٦- الاعتماد على عدم وجود سبب البناء أو الإعراب :

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ مـا لا ينصرف فـي حـال الجر معرب بانتفاء سبب البنـاء ، وهو شبه الحرف (٤) .

ومنه استدلال بعض النحويين علـى ان ضمة غير فـي قولنـا لا غيـر ضمة إعراب بأنّه لا موجب لبنائـه ؛ لأنّـه لـيس باسم زمـان كـ (قبل) ، و (بعد) ، ولا مكـان كـ (فوق) ، و (تحت) ، وإنّما هو بمنزلـة (كل) و (بعض) فلا يبنـى

---

(١) مسألة رقم (٥) .
(٢) مسألة رقم (١٩) .
(٣) مسألة رقم (١١) .
(٤) مسألة رقم (١) .

عند حذف المضاف إليه (١) .

٧- **الاعتماد على لزوم آخر الكلمة ، وتغيره** :

ومنه استدلال الأستاذ مهدي المخزومي على بناء الاسم المقصور بأنّها جاءت في الأحوال الإعرابية الثلاثة على حال واحدة ، وذلك لانتهائها بألف لازمة ، والألف صوت ساكن أبدًا (٢) .

ومنه استدلال جمهور النحويين على أنّ المثنى معرب بأنّ المعرب هو ما اختلف آخره لاختلاف العامل ، والمثنى كذلك فكان معربًا (٣) .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه بتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولو كان مبنيًا لكان بالياء على كل حال .

٨- **الاعتماد على نظرية العامل وعمله** :

ومنه استدلال بعض النحويين على بناء ما لا ينصرف في حال الجر بأنّ عامل الجر لا يُحدِث الفتحة ؛ لأنّها علامة المفعول ، والمجرور ليس بمفعول ، ولا يكون منصوبًا (٤) .

ومنه استدلال بعض النحويين على إعراب اسم لا النافية للجنس بأنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة ، ولا أن يُصيّر معربًا مبنيًا (٥) .

ومنه استدلال الكوفيين على إعراب فعل الأمر بأنه تحذف منه النون من

---

(١) مسألة رقم (١٥) .

(٢) مسألة رقم (٣) .

(٣) مسألة رقم (٥) .

(٤) مسألة رقم (١) .

(٥) مسألة رقم (١٠)

الأمثلة الخمسة ، وحروف العلة ، وهذه لا يحذفها إلا الجازم ؛ لأنّ البناء ليس له قوة حذف الحرف (١) .

٩- الاعتماد على العلل الصناعية :

ومنه استدلال بعض النحويين على أن اسم لا النافية للجنس معرب بالعطف على لفظه بالمعرب ، ووصفه على لفظه بالمعرب ، ولأنّ خبرها معرب ، وعملها فيهما واحد (٢) .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه بأنّ عَلَم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية (٣) .

ومنه استدلال بعض النحويين على بناء اسم لا النافية للجنس بذهاب التنوين لغير معاقب (٤) .

أسباب الخلاف في تحديد نوع الكلمات من حيث الإعراب والبناء :

١- الخلاف في سبب البناء :

ومنه أنّ عبد القاهر الجرجانيّ ، وابن الخشاب ذهبا إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبنيّ ، وحجتهما أنّه مضاف إلى مبنيّ ، فالإضافة إلى المبني – عندهما – سبب موجب للبناء ، ويرى جمهور النّحاة أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الأحوال الثلاثة ، مقدر فيه الحركات الإعرابية ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم ، وحجتهم انتفاء سبب البناء ، فالإضافة إلى المبني – عندهم

(١) مسألة رقم (١٧)

(٢) مسألة رقم (١٠) .

(٣) مسألة رقم (١١) .

(٤) مسألة رقم (١٠) .

– ليست سببًا موجبًا للبناء [1] .

٢- الخلاف في وجود سبب الإعراب :

ومنه أنّ جماعة من النحاة ذهبوا إلى أنّ نون التوكيد تؤثر في المضارع المنعَ من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا ، وحجة هذا القول ضعف شبه الفعل بالاسم بسبب نون التوكيد التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء لزوال سبب الإعراب وهو شبه المضارع بالاسم المشتق . وذهب بعض النحويين إلى أنّ المضارع إذا اتصل بنون التوكيد باقٍ على حاله من الإعراب مطلقًا ، وحجة هذا القول أنّ الفعل المضارع استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه – وهو شبهه بالاسم – دليل على بقائه [2] .

٣- تغير آخر الكلمة مع وجود سبب البناء :

ومنه أن جمهور النّحاة ذهبوا إلى أنّ المثنى معرب ، وحجتهم أنّ المعرب هو ما اختلف آخره لاختلاف العامل ، والمثنى كذلك فكان معربًا ، وذهب الزجاج إلى أنّ المثنى مبنيّ ، وحجته أنّه عنده تضمن معنى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بني كما بني خمسة عشر ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [3] .

ومنه أنّ جمهور النحويين ذهبوا إلى أن (ذين) و (تين) مبنيان ، وحجة هذا القول وجود علة البناء فيهما ، كما في المفرد ، وهي في اسم الإشارة الشبه المعنوي للحرف ، وفي الاسم الموصول الافتقار كالحرف ، ويرى أصحاب هذا القول أنّ التثنية في الأسماء المبهمة صيغ مرتجلة موضوعة للمرفوع ، والمنصوب

---

(١) المسألة رقم (٤) .

(٢) المسألة رقم (١٨) .

(٣) المسألة رقم (٥) .

، والمجرور ، وذهب الزجاج ، إلى أنهما معربان وحجة هذا القول أنّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلاف الآخر لاختلاف العوامل يدل على الإعراب ، ولا يستنكر بناؤهما في المفرد ، وإعرابهما في التثنية ؛ لأن التثنية تبعدهما من شبه الحرف [1] .

ومنه أن جماعة من النّحاة يرون أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه ، ومن حججهم : تغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولو كان مبنيًا لكان بالياء على كل حال ، ويرى ابن درستويه أنّ الصدر مبني ، والعجز كذلك ، وحجة هذا القول أنّ علة البناء فيه قائمة ؛ لأنّه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأمّا اختلافه فلا يدل على الإعراب ؛ بدليل اختلاف تثنية اسم الإشارة ، والذي ، وعلة البناء فيهما قائمة ، فاثنا عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة الرفع ، واثني عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة النصب والجر [2] .

٤- **عدم الوقوف على السماع المخالف** :

ومنه أنه نقل عن البصريين تحتم إعراب ظروف الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية ؛ لأنه المشهور من كلام العرب ، وذهب الكوفيون إلى جواز البناء ، وقد صحح ابن مالك هذا المذهب لكثرة مجيء السماع به ، بمعنى أن البصريين لم يقفوا على السماع الكثير الدال على البناء [3] .

---

(١) المسألة رقم (٦) .

(٢) المسألة رقم (١١) .

(٣) مسألة رقم (١٦) .

٥- تعارض أصول الأدلة :

ومنه تعارض السماع في مسألة بناء وإعراب حيث فنقل عن العرب فيها مذهبان :

أحدهما : مذهب القائلين ببنائها ، فعامة العرب على ضم الثاء مطلقًا ، وبعضهم يفتحها مطلقًا ، وبعضهم يكسرها مطلقًا ، فمن ضم لا يفتح ولا يكسر ، وكذلك العكس .

والآخر : مذهب القائلين بإعرابها ، فيخفضها في موضع الخفض ، وينصبها في موضع النصب ، وهذا المذهب نقله الكسائي عن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة ، وعن بني فقعس أنّهم كانوا يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ من حيثِ جئتَ [(١)] .

٦- تعارض أصول الأدلة مع العلل الصناعية :

ومنه أن السماع والقياس دلا على جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة ، فيقال : هذه خمسةُ عشرٍ ، ورأيت خمسةَ عشرٍ ، فمن السماع قول الشاعر :

كُلّف من عَنائه وشِقْوته   بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهِ

وأما القياس فلأنّ النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها ، وبه قال الكوفيون .

ودلت العلة الصناعية على عدم جواز الإضافة لأنّه جُعل الاسمان اسمًا

(١) مسألة رقم (١٣) .

واحدًا ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك هاهنا [١] .

ومنه أن جماعة من النّحويين ذهبوا إلى أنّ المضارع إذا لحقته نون النسوة مبنيٌّ وحجة هذا القول القياس ، ووجهه : أنّ المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره ، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْن) ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين ؛ لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني .

وذهب بعض النحاة إلى أنه معرب ، وعللوا ذلك بأنّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنّه معرب ، كما كان قبل دخول النون ، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهرًا ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا [٢] .

(١) مسألة رقم (١٢) .
(٢) مسألة رقم (١٩) .

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها :

أولاً : **حصر البحث عشرين كلمة وقع الخلاف في تحديد نوعها من حيث البناء والإعراب** :

عشر منها ترجح لي أنها معربة ، **وهي** :

ما لا ينصرف في حال الجر ، و " فعالِ " علمًا لمؤنث والاسم المقصور ، والمضاف إلى ياء المتكلم ، والمثنى ، والمثنى من الاسم الموصول واسم الإشارة والذين ، و " ذو الطائية " ، والصدر من العدد (اثنا عشر) ، وغيرُ في قولنا (لا غيرُ) .

وثمان منها ترجح لي أنّها مبنية ، **وهي** :

اسم لا النافية للجنس ، والنيف المركب مع العشرة ، وحيث ، والمنادى المفرد العلم وفعل الأمر ، والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد المباشرة ، والفعل المضارع المتصل بنون النسوة و " أفعل التعجب " .

واثنتان منها ترجح لي جواز الأمرين فيها ، وهي الظرف المبهم المضاف إلى جملة اسمية ، وأي الموصولة .

ثانياً : **أنَّ النّحاة لم يقتصروا في تحديد بناء وإعراب الكلمة على تغير آخر الكلمة أو لزومه** ، **أو وجود سبب البناء والإعراب** ، **أو عدمهما فحسب** بل اعتمدوا أيضًا على أصول وقواعد متعددة ، أثبت البحث تسعةً من الضوابط والأصول التي اعتمد عليها النحاة في تحديد بناء وإعراب الكلمة ، وهي كالآتي :

أولاً : الاعتماد على السماع ، ثانيًا : الاعتماد على القياس ، ثالثًا : الاعتماد على الإجماع ، رابعًا : الاعتماد على الاستصحاب ، خامسًا : الاعتماد

على وجود سبب البناء أو الإعراب ، سادسًا : الاعتماد على عدم وجود سبب البناء أو الإعراب ، سابعًا : الاعتماد على لزوم آخر الكلمة ، وتغيره ، ثامنًا : الاعتماد على نظرية العامل وعمله ، تاسعًا : الاعتماد على العلل الصناعية .

ثالثاً : **رصد البحث ستة من الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد بناء وإعراب الكلمات** ، **وهي كالآتي** :

أولاً : الخلاف في سبب البناء ، ثانيًا : الخلاف في وجود سبب الإعراب ، ثالثًا : تغير آخر الكلمة مع وجود سبب البناء ، رابعًا : عدم الوقوف على السماع المخالف ، خامسًا : تعارض أصول الأدلة ، سادسًا : تعارض أصول الأدلة مع العلل الصناعية .

المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل الجامعية :

١- شرح الجمل ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد ابن سعود ، الرياض ، برقم (٤٢٦/ف) .

٢- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ، مخطوط في دار الكتب المصرية ، برقم (١٣٧١) نحو ، ش .

٣- المغني ، لمنصور بن فلاح اليمني ، تحقيق : محمد النهاري ، وحسن ضائحي ، رسالتا دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ثانياً : المطبوعات :

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الزبيديّ ، تحقيق : طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٢- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، لمحمد درين ، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب ، لمحمد بن أحمد الكيشي ، تحقيق : عبد الله البركاتي ، ومحسن العميري ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٥- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

٦- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

٨- الأصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٩- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

١٠- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : محمد السيد عزوز، عالم الكتب ، الطبعةالأولى، ١٤١٧هـ .

١١- الإقناع في القراءات السبع ، لأحمد بن علي بن الباذش ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

١٢- أمالي هبة الله بن علي بن الشجري ، تحقيق : محمود الطناحي ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

١٣- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأحمد بن محمد بن ولاَّد ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن يوسف بن هشام ، دار إحياء العلوم ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ .

١٦- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

١٧- الإيضاح في شرح المفصل ، لعثمان بن أبي بكر ابن الحاجب ، تحقيق : موسى العليلي ، وزارة الأوقاف ، العراق .
١٨- البحر المحيط ، لمحمد بن بهادر الزركشي ، تحقيق : عبد القادر العاني ، دار الصفوة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
١٩- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ
٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .
٢١- تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .
٢٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لعبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
٢٣- التخمير شرح المفصل ، للقاسم بن الحسين لخوارزمي ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
٢٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
٢٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ .
٢٦- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى .

٢٧- التعليقة (شرح المقرب) ، لابن النحاس الحلبي ، تحقيق : خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .
٢٨- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
٢٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحمد بن يوسف ناظر الجيش ، تحقيق : جماعة من الأساتذة ، دار السلام ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
٣٠- توجيه اللمع ، لأحمد بن الحسين بن الخباز ، تحقيق : فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
٣١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .
٣٢- التوطئة ، لعمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية .
٣٣- ثمار الصناعة في علم العربية ، لأبي عبد الله الدينوري ، تحقيق : محمد بن خالد الفاضل ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١١هـ .
٣٤- الجمل في النحو ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .
٣٥- الجمل في النحو ؛ لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٣٦- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٣٧- حروف المعاني والصفات ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : حسن فرهود ، دار العلوم ، ١٤٠٢هـ .

٣٨- خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة .

٣٩- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٤٠- دراسة في النحو الكوفي ، المختار أحمد دير ، دار قتيبة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٤١- ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

٤٢- ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٤٣- ديوان النابغة الذبياني ، اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ .

٤٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٤٥- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن أحمد بن العماد ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
٤٧- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد دقاق ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية .
٤٨- شرح اختيارات المفضل ، ليحيى بن علي الخطيب التبريزي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
٤٩- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .
٥٠- شرح ألفية ابن مالك ، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت .
٥١- شرح ألفية ابن معطٍ ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق : علي الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
٥٢- شرح التسهيل ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
٥٣- شرح الجمل ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
٥٤- شرح الجمل لابن الفخار ، تحقيق روعة محمد ناجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٤هـ .
٥٥- شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .

٥٦- شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : عبد المنعم هويدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
٥٧- شرح اللمع ، للثمانيني ، تحقيق : فتحي علي حسانين ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م .
٥٨- شرح اللمع ، لعبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، تحقيق : فائز فارس ، مطابع الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .
٥٩- شرح اللمع ، لعلي بن الحسين الباقولي ، تحقيق : إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
٦٠- شرح اللمع ، للقاسم بن محمد الواسطي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .
٦١- شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
٦٢- شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن محمد بن خروف ، تحقيق : سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .
٦٣- شرح شذور الذهب ، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري ، تحقيق : نواف الحارثي ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
٦٤- شرح كافية ابن الحاجب ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق : علي الشوملي ، دار الكندي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
٦٥- شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ
٦٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى السَّلسيلي ، تحقيق :

الشريف عبد الله البركاتي ، الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٦٧- ضرائر الشعر ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

٦٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

٦٩- عبث الوليد شرح ديوان البحتري ، لأبي العلاء المعري ، تعليق : عبد الله المدني ، دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ .

٧٠- علل النحو ، لمحمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : محمود الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٧١- العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

٧٢- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

٧٣- الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : عبد الوهاب محمد الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٧٤- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخوزمي ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م .

٧٥- الكتاب ، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الخانجي ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

٧٦- كتاب الاختيارين ، لعلي بن سليمان الأخفش الأصغر ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٧٧- كتاب الكتاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ،

وعبد الحسين الفتلي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

٧٨- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي ، وضع حواشيه : خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٧٩- اللباب في علل البناء والإعراب ، لعبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : غازي طليمات ، وعبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

٨٠- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٨١- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : عوض القوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٨٢- ما ينصرف وما لا ينصرف ، لإبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

٨٣- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

٨٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، دار سزكين ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

٨٥- مختصر في شواذ القرآن، للحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٦- مصطلحات النحو الكوفي ، د. عبد الله الخثران ، هجر للطباعة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .

٨٧- معاني القرآن ، ليحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد نجاتي ، ومحمد النجار

، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م .

٨٨- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

٩٠- المفصل في علم اللغة ، لمحمود بن عمر الزمخشري ، دار إحياء العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٩١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لإبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٩٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لبدر الدين العيني ، تحقيق : محمد عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٩٣- المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .

٩٤- المقدمة الجزولية ، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد .

٩٥- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .

٩٦- المقصور والممدود ، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء ، تحقيق : ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ .

٩٧- المقصور والممدود ، لأحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق : السيد محمد النعساني ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
٩٨- الممتع الكبير في التصريف ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
٩٩- منهج الكوفيين في الصرف ، للدكتور مؤمن بن صبري غنام ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .
١٠٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
١٠١- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
١٠٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ .